الأفق

تصدر عن التجمع الإتحادي | العدد الرابع | فبراير ٢٠٢٣

منذ صبيحة انقلاب ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، والذي أوصد الباب للأبد أمام الوضع الدستوري القائم على وثيقة شراكة مدنية عسكرية توصل البلاد لانتخابات حرة تؤسس لنظام ديمقراطي، أعلن التجمع الاتحادي وقوفه في مواجهة هذا الانقلاب مع عموم أبناء الشعب السوداني والتصدي لكل محاولات افشال انتقال السودان إلى نظام مدني ديمقراطي يحقق طموحات ومطالب السودانيين بالحرية والسلام والعدالة والتنمية والعيش الكريم. وكانت استراتيجيتنا المعلنة والتي صرح بها رئيس المكتب التنفيذي للتجمع الاتحادي أ. بابكر فيصل بابكر في ١٣ يناير ٢٠٢٢ لمواجهة الانقلاب عبر وسائل النضال المدني السلمي المختلفة من المواكب والاعتصامات والاضرابات والتي تفضي إلى حل سياسي يتم فيه استعادة مسار التحول الديمقراطي وإبعاد العسكر عن السلطة والعمل السياسي نهائيا، بجانب استقطاب دعم القوى الاقليمية والدولية للوقوف مع مطالب الشعب السوداني وتطلعاته.

الآن، وبعد مضي نحو عام ونصف منذ الانقلاب، تواصل فيه النضال السلمي والعمل السياسي والدبلوماسي بكل ما رافقهم من تحديات، نقف على أعتاب نهايات العملية السياسية الجارية، حيث تتواصل مؤتمرات وورش القضايا الخمسة التي أرجأها الاتفاق الإطاري، والتي أشركت حتى الآن قطاعات كبيرة وواسعة من أصحاب المصلحة، انعقد منها حتى الآن مؤتمر خارطة طريق تجديد عملية تفكيك نظام الثلاثين من يونيو ومؤتمر اتفاقية جوبا لسلام السودان استكمال السلام وورشة خارطة طريق الاستقرار السياسي والأمني والتنمية المستدامة في شرق السودان وشارك فيهم بالاجمال نحو ١٧٠٠ سوداني وسودانية من مختلف القطاعات والجغرافيات والخلفيات السياسية والعرقية. تلقي الأفق في عدد فبراير ٢٠٢٣ الضوء على مؤتمرات وورش العملية السياسية والتي انعقدت في الشهر الجاري، وسيتواصل طرح المزيد من النقاشات حول القضايا الخمسة والعملية السياسية النهائية في أعدادنا القادمة

الهيئة الإعلامية

ورشة

الاستقرار السياسي والأمني والتنمية المستدامة في شرق الســـــودان .. مسارٌ جديد نحو دولةٍ مدنية وديمقراطية حديثة

دور الإدارة الأهلية في شرق السودان ودورها في تعزيز السلم المجتمعي ونبذ خطاب

تقرير

حسام أحمد الحاج

تمضي العملية السياسية في المرحلة النهائية وأكملت المرحلة الثالثة بطرح قضية شرق السودان للنقاش المفتوح والحوار بين أصحاب المصلحة من ممثلي القوى السياسية والمدنية والإدارات الأهلية وشخصيات سياسية واجتماعية ودينية ذات تأثير في شرق السودان بولاياته الثلاث .

ورشة خارطة طريق الاستقرار السياسي والأمني والتنمية المستدامة في شرق السودان ، نجحت إلى حدٍ كبير في أن تضع الأزمة والقضايا على طاولة الحوار والنقاش البناء ووضع المقترحات والحلول لتكون هاديةً وملهمةً في المستقبل وأساساً يتم العمل عليه والخروج برؤية متوافق عليها تصبح قاعدة انطلاق ومشروع سياسي واجتماعي واقتصاد يحقق مطالب وتطلعات الجميع في دولة مدنية وحديثة وديمقراطية ، مشاركة واسعة لممثلي الأحزاب السياسية والاجسام النقابية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني ولجان المقاومة وقوى ثورة ديسمبر المجيدة والقوى الموقعة على الاتفاق السياسي الإطاري وغير الموقعة .

قضايا المرأة والموارد

شكلت قضايا المرأة الموارد في شرق السودان حضوراً كبيراً ومهماً خلال أعمال الورشة من حيث التأكيد على تعزيز دورها وضمان حصولها على حقوقها في الصحة والتعليم والمشاركة السياسية وفي الحياة العامة ودعم قضاياها من خلال وضع إطارٍ يُضمن في التشريعات والقوانين ، إضافةً إلى معالجة ودعم قضايا المزارعين في مشاريع دلتا طوكر والقاش وحلفا والرهد والفاو ، وقضايا الرعاة ومشاكلهم وتحسين الخدمات التي تؤدي إلى الاستفادة من الثروة الحيوانية .

إضافةً إلى قضايا التعدين وكيفية إدارتها على النحو الأمثل، علاوةً على قضية الموانئ وأهمية أن يكون القرار بشأنها في ظل حكومة مدنية بإعتبارها تمثل أمناً قومياً ،لم يترك المؤتمر قضايا الحدود والمهددات الأمنية والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة والتهريب ناقش كل ذلك ووضع المشاركون والمشاركات الحلول المقترحة لتكون أساساً للحلول والمعالجات الموضوعية .

التعايش السلمي والاجتماعي، كان بائناً من خلال الورشة التي استمرت أربعة أيام ، شهدت إذابةً لجبال الجليد بين أهل شرق السودان وتجاوزاً موضوعياً للإنقسامات الاجتماعية التي خلقتها الأزمات المتلاحقة وتأكيدهم على اللحمة الوطنية والاجتماعية .

وأيضاً التأكيد على أهمية المصالحات الاجتماعية وجبر الضرر وتحقيق العدالة والعدالة الانتقالية لذوي ضحايا الانتهاكات والنزاعات ، ومحاربة خطاب الكراهية والتطرف واغلاق الفضاء العام من خلال تبني الخطاب العنصري والجهوي .

أعادت ورشة الاستقرار السياسي والأمني والتنمية المستدامة في شرق السودان رسم مساراتٍ جديدة وإيجابية لبناء دولةٍ مدنية وحديثة وديقراطية و تأسيس مجتمعٍ مدني فاعلٍ وحقيقي .

التوجه نحو المستقبل

إن التعامل مع قضية شرق السودان بعد هذه الورشة التي استمرت لأربعة أيام سيكون مختلفاً بأي حال لأن الإستماع إلى أصحاب المصلحة يعطي صورةً أكبر وأكثر شمولاً وأن تتوفر الإرادة السياسية التي تمضي بالجميع إلى الأمام ، و ماطرحه المشاركون هي مقترحات للحل تقوم على واقع معاش وملموس ومؤشراتٍ تشخص المشاكل وتمنح أفقاً للحل ممن هم على الأرض من وجهاتِ نظرهم المختلفة، والتوصيات التي خرج المشاركون في الورشة يجب النظر إليها بعين الاعتبار والنقاش حولها بذهنٍ مفتوح وتبصر، هذه التوصيات تعبر عن إرادة ٦٠٠ مشارك ومشاركة من شرق السودان جاءوا يحملون أقلامهم وأوراقهم وأفكارهم ليخططوا سوياً ومع الجميع ليس مستقبل الشرق فقط بل مستقبل السودان من خلال التأكيد على وحدة وسيادة البلاد وضرورة تأمين حدودها وحمايةِ دستورها وتكوين سلطةٍ مدنيةٍ كاملة تؤسس لنظام ديمقراطي وتقود إلى انتخابات حرةٍ ونزيهة وتحقيق أهداف ثورة ديسمبر المجيدة والانتقال الديمقراطي والتحول المدني ، كان ذلك واضحاً من النقاشاتِ المثمرة والموضوعية عن قضايا التنمية والموارد وكيفية توظيفها اقليمياً وقومياً والنقاش حول مستويات الحكم والإدارة في الشرق وطرح مقترحات أن يكون لامركزياً ، فيدرالياً وتقديم آراء مثل أن يكون اقليماً بثلاث مستويات حكم أو أربع ، إضافةً إلى طرح مقترحاتٍ عن ضبط الموارد والتمييز الإيجابي لصالح الشرق وإعادة تعريف العلاقة مع الحكومة المركزية مستقبلاً ، وطرح مقترح الفيدرالية المالية ، كل هذه الآراء والخلاصات تؤكد أن مستقبل السودان واعد تماماً وأن هذه الورشة قد أسست لمجتمع مدني حقيقي في شرقه وأن القوى المدنية والأحزاب السياسية والأجسام النقابية والمهنية أمامها عملٌ كبير لأن تدير الشأن العام وتتكامل أدوارها مع الإدارة الأهلية التي تمثل ركناً مهماً في المجتمع .

مشاركة الإدارة الأهلية

مثلت مشاركة الإدارات الأهلية حضوراً كبيراً في ورشة الاستقرار السياسي والأمني في شرق السودان بحضور جميع النظار والعمد للنظارات المتنوعة ، وقدموا مساهماتٍ ثرة ووجوداً أكد حرصهم على تحقيق أهداف الانتقال الديمقراطي ، وتقبلهم النقد من المشاركين والمشاركات وهم يمثلون قواعد مجتمعاتهم بتنوعهم الاجتماعي والثقافي ، وجود الإدارات الأهلية إلى جانب القوى السياسية والمدنية جنباً إلى جنباً يمثل تحصيناً حقيقياً للانتقال ويسهم في توسيع قاعدته بشكلٍ موضوعي وحقيقي دون اغراق .

إن مشاركة الإدارات الأهلية الكبيرة ، نظاراً وعمداً وشيوخ ومشاركتهم في الورشة وإداراتهم نقاشاتٍ وحواراتٍ مع الجميع والاستماع إليهم وبل الاتفاق معهم في وضع أسسٍ لتمضي بلادنا نحو الانتقال الديمقراطي وتحقيق تطلعات ثورة ديسمبر المجيدة ، هي تأكيد أكبر على نجاح ورشة الاستقرار السياسي والأمني والتنمية المستدامة في شرق السودان ، للأدارة الأهلية والنظارات دورٌ مهم وكبير في التعايش السلمي وربط المجتمعات المحلية ببعضها البعض وحضورهم الورشة هي قوة دفعٍ كبيرة للأجيال الجديدة في شرق السودان لأن تمضي لوضع لبنات حقيقية على أساسٍ واسع من المشاركة السياسية والاجتماعية

الوضع الانساني وأوضاع النازحين في مناطق الحرب والنزاعات

الصادق محمد مختار

محلية كاس

مرت دولة السودان خلال ٦٧ عام من تاريخ الاستقلال بنزاعات وحروب مستمرة في مناطق متعددة من البلاد منها في الجنوب القديم والحديث والنيل الازرق وكردفان ودارفور. اصبح الاصطراع المسلح الاطول في افريقيا والاكثر عنفا مما أدى إلى سقوط ملايين القتلى وتشريد آخرين منهم نازحين في معسكرات النزوح ولاجئين في دول المهجر وأزمة إنسانية عميقة الجذور ذات مخلفات يمكن وصفها باسوأ الكوارث في افريقيا بعد الاستقلال، وصلت إلى أعلي مراتبها وتمظهرت في جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية والابادة الجماعية وانتهاكات واسعة لحقوق الانسان والقانون الدولي الانسانى.

من بين تلك الازمات التي راح ضحيتها ملايين من أبناء الشعب السوداني الصراع في دارفور والنيل الازرق وجنوب كردفان ومناطق أخرى متفرقة في السودان نتج عنها وضع انساني كارثي ومعقد يصعب معالجته في وقت قصير بإمكانيات الدولة السودانية المنهارة والهشة في بنيتها واستقرارها السياسي. إن تلك النزاعات والصراعات طويلة الأمد أدت إلى تدمير كامل للبنية التحتية وتهتك في النسيج الاجتماعي وتفشي العنف المجتمعي والإثني خاصة في دارفور والنيل الازرق وجنوب كردفان بشكل مستمر، زاد من معاناة الهاربين من ويلات الحرب الاهلية والصراع السياسي المسلح مع حكومات المركز في ظل الدولة البوليسة والامنية القابضة.

ويستدعي الموقف الراهن حول النزوح المستمر في النيل الازرق ودارفور والتاثير المباشر على السودان والمحيط الاقليمي والدولي ومهددات الأمن والسلم الدولي إلى النظر بعمق في جذور وأسباب الحرب في السودان وسبل السلام الدائم والمستدام ومعالجة مخلفات الحروب والأوضاع الانسانية عقب النزاعات المسلحة والاهلية. ويتطلب الجهد الوطني والدولي لمعالجتها بشكل يوقف التدهور في الوضع الانساني وسوء أحوال النازحين واللاجئين والعودة إلى الادماج المجتمعي والفاعلية الاقتصادية والاجتماعية عبر مدخل اتفاق جوبا لسلام السودان والترتيبات اللاحقة للحكومة المدنية تضع اولويات السلام في المقام الاول والاخير.

إن التدفق المستمر للنازحين واللاجئين وزيادة حالات العنف المجتمعي والأسري وتخلف الأطفال عن مسار التنشئة والتعلم إلى الفاقد الأسري وتعاطي المخدرات والزج بهم في الحروب الاهلية والنزاعات المسلحة.

بعد توقيع اتفاق السلام وضع تحديات حقيقية أمام تنفيذ اتفاق السلام وإدماج تلك الجماعات في مسيرات الإنتاج، والأمر الذي أزمه الوضع الانساني للنازحين القدامى بسبب الزيادات المستمرة في الأعداد المتدفقة من مناطق النزوح الجديد، وضعف الخدمات الإنسانية والمساعدات اللازمة مما خلق فجوة غذائية تنذر بمجاعة وشيكة على قطاع واسع من إقليم دارفور والنيل الازرق وكردفان وأطراف الخرطوم وشرق السودان.

تأتي مسببات النزوح المستمر وبأعداد غير محصورة وواضحة لحكومة السودان ضمن تحديات عدم توفير حماية أمنية كافية للمدنيين بعد خروج اليوناميد ونشاط المليشيات القبيلية والاثنية والمناطقيةوالنهب المسلح، وضعف المنظومة الأمنية في حسم ظواهر التمليش والتسليح خارج المؤسسات الامنية وجمع السلاح وحصر أدوات العنف بيد الدولة فقط وانهاء ظاهرة تعدد الجيوش والاستقطاب القبلي الحاد من اجل حسم الصراعات السياسية.

بحسب تقارير دولية واقليمية فان الازمة الانسانية التي مر بها اقليم دارفور والنيل الازرق وولاية غرب كردفان خلال السنتين السابقتين. وفي عهد سلام جوبا حدثت تغيرات ديمغرافية كبيرة في التركيبة السكانية لتلك الاقاليم وتحولات في البنية الاجتماعية وتهتك بليغ في النسيج الاجتماعي وثقافة التعايش السلمي والعيش المشترك، هذه الاضطرابات الأمنية والتحديات التي صاحبتها خلقت واقع جديد وعطلت عجلة الانتاج بسبب النزوح والخوف من العودة إلى المزارع والحقول لمواصلة الزراعة الموسمية والصيفية، وحدت من حركة الماشية في مناطق النزوح مما أدى إلى نفوق الكثير منها في العام السابق نتيجة لعدم توفر الكلأ والماء في تلك المناطق .

السنين الطويلة التي قضاها النازحون واللاجئون في معسكرات النزوح والاعتماد على المعونات والمساعدات الانسانية خلقت جيلا جديدا يفتخر الى ثقافة الإنتاج والإبداع والتنافس الرأسمالي والحياة خارج أسوار المعسكرات والحواجز النفسية من الاعتداء والقتل المستمر خارج المعسكرات بشكل يومي من قبل المليشيات الخارجة عن القانون. وأصبحوا يعتمدون فقط علي المساعدات الانسانية والاعمال اليومية من أجل الاكتفاء الذاتي والبقاء على قيد الحياة، مما أثر بشكل كبير في الانتاج الكلي للدولة والانذار بمجاعة وكارثة انسانية أخرى في دارفور وكردفان والنيل الأزرق وأجزاء واسعة من السودان.

لقد أشار اتفاق جوبا لسلام السودان إلى آليات كثيرة ومتعددة منها على سبيل المثال لا الحصر صندق التنمية والاعمار ومفوضية الأرض والحواكير، الرعاة والرحل، التعويضات، العدالة الانتقالية والمحكمة الجنائية.....الخ ولكنها لم تقم في المواعيد المحددة في اتفاق سلام جوبا بل بعضها ما زال حبرا على ورق، ولم يتم إنشاؤها من الأساس. وقد أثر غياب هذه الآليات المعنية بتنفيذ اتفاق جوبا لسلام السودان من حدة الأزمة الانسانية في كل مناطق النزاعات السابقة. مما أدى إلى استقطاب واستقطاب مضاد زاد من الأزمة وعقد المشهد الانساني المنهار والمتهالك خلال سنوات الحرب السابقة.

مجموعة قضايا النازحين واللاجئين في اتفاق جوبا

من ناحية أخرى، فإن ضعف المشاركة السياسية الفاعلة والحقيقية لأصحاب المصلحة والانخراط في بناء السلام فاقم من الازمة التاريخية في البلاد بهم ولكن خطأ تنفيذ اتفاق السلام وعدم مشاركة أصحاب المصلحة في أي مستوى من مستويات السلطة أدى إلى غبن اجتماعي واستقطاب مضاد وصل حتي إلى مراحل القتل والاختطاف مما أضعف فرص نفوذ اتفاق السلام إلى وجدان الشعب السوداني

تعتبر المراة في دارفور الوحدة الاقتصادية الاولي لادوارها المتعددة في العملية الانتاجية ان كان في القطاع الرعوي او الزراعي رغم ما احدثه الحرب من اثار سالبة في حياتها ومن حالات الاغتصاب ا لممنهج والتعذيب والتعنيف الاسري والمجتمعي والجسدي التي تتعرض لها المراة بشكل يومي في تلك المناطق الا انها ما زالت صامدة تعاني الصدمات النفسية والترهيب في ظل التفكك الاسري والفقر والجوع والمرض والتلوث البيئي وتضاعف الاعباءة المعيشية ومسؤليات التربية والتنشئة والتعليم واصبحت ظاهرة التسول وفقدان رب الاسرة وزيادة اعداد الارامل واليتامي وضعف الصحة الانجابية والوفيات اثناء حالات الولادة وغياب الاسعافات الاولية والمراكز الصحية ووسائل النقل بشكل ملحوظ بعد سنوات الحرب التي لم تضع اوزارها

وقد أشار سابقا اتفاق جوبا لسلام السودان إلى نسب محددة لمشاركة أصحاب المصلحة في السلطة التنفيذية والتشريعية والمؤسسات ذات الصلة للان .

بعد التوقيع علي اتفاق جوبا لسلام السودان في اكتوبر ٢٠٢٠ م لم يحدث تحولات كبيرة في الوضع الانساني للنازحين واللاجئين في مناطق النزاعات السابقة بل تحول العنف والانتهاكات بشكل ممنهج عبر مليشيات قبلية واثنية تمارس تلك الجرائم بدافع غبن اجتماعي واستقطاب سياسي مضاد اتجاه اتفاق السلام نتيجة التحديات الحقيقية لبناء السلام علي الارض ويأتي في تلك الصراعات فرضيات الاسئلة الاتية :

-مع تدهور الوضع الانساني في مناطق النزاعات السابقة كيف يغير اتفاق جوبا الاوضاع الانسانية ؟

الي اي مدي يدفع التدهور الانساني وحالة تدفق النازحين واللاجئين الاطراف الاخري الي الوصول الي اتفاق سلام شامل ينهي معاناة النازحين واللاجئين.

الي اي مدي يمكن ان يتدخل المجتمع المدني واصحاب المصلحة في ايقاف التدهور الانساني والامني في مناطق النزاعات ؟.

-هل اليات اتفاق سلام جوبا ما زالت كافية وسارية لايقاف التدهور الامني والانساني في دارفور وكردفان والنيل الازرق ؟

-هل الاجراءات الامنية التي اتخذتها جوبا كافية لاحداث تغيرات في الوضع الامني المعقد في السودان؟

اتفاق جوبا يمر بتحديات كثيرة ومتعددة تحتاج الي جهد كبير لتجاوزها يتطلب الاتي

بناء السلام السياسي الشامل للموضوعات والاطراف استنادا علي اتفاق جوبا لسلام السودان .

تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وضرورة توفير الامكانيات اللازمة المادية واللوجستية وحشد الامكاينات الدولية والاقليمية لتخفيف الازمة الانسانية الماثلة .

ان زيادة حدة القتال الاهلي في العامين السابقين والتي خلفت وضع انساني كارثي في بعض المناطق يتطلب عملية بناء سلام اجتماعي وفق اسس جديدة تساهم فيه كل القوي المجتمعية والاهلية والشباب في دعمها وحشد الموارد اللازمة ومعالجة الاختلالات الاجتماعية عن الحرب والصراع الطويل ومنها علي سبيل المثال الانتشار الواسع للسلاح وارتباطها بالبطالة وعدم توفير فرص عمل لفئة الشباب والتي تشكل واحدة من مهددات الانتقال وانهاء الحرب

تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والدعوة الي التغيير الحقيقي في البنية الثقافية اتجاه قضايا الحرب والسلام .

لقد اتخذت اتفاق جوبا اجراءات وتدابير امنية مقدرة لبناء السلام وحصر وجمع السلاح ودمج الجيوش وانشاء قوة مشتركة لحماية المدنين واصلاح وتحديث القوة الامنية والشرطية ولكنها غير كافية الي الان لايقاف الحرب الاهلية وتدهور سبل العيش المشترك وتقبل الاخر والحد من الانهيار في الوضع الانساني والامن الغذائي للمجموعات المحلية من السكان .

توقف المساعدات الانسانية وتقليل حصص الغذاء للنازحين يفاقم من خطر الامن الغذائي وادي الي امراض سوء التغذية وحالات فقر الدم للحوامل وارتفاع نسب الموت لدي للنساء .

خلال العامين السابقين لتوقيع اتفاق سلام جوبا زاد بشكل ملحوظ عدد المهجرين داخليا واللاجئين في دول المجهر نتيجة الفرار من مناطق النزاعات والحروب والتي عقدت بدورها الوضع الانساني علي اطراف المدن ومعسكرات اللجوء في دول الجوار مثل ليبيا ومصر وتشاد .....الخ .

قضايا السلام والحرب في السودان ارتبطت تاريخيا بمراحل الانتقال والتحول الديمقراطي التي لم تنضج في اكثر من مرة لعدم الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية قبل ان تنجز مهام ومضامين السلام الاجتماعي ومعالجة اثار الحرب ومخلفات الحرب التي تتجدد بعد وقت وجيز من اي انقلاب عسكري تستمر فيه الحرب الي مدي بعيد تحدث اثار سالبة جديدة تضاف الي التراكم التاريخي لتلك المخلفات وياتي نقاش اتفاق سلام جوبا اليوم لنتلافي الانتكاسات التي صاحبت مسار التحول الديمقراطي وتجدد الحرب .

ان عملية السلام المنشود والمستدام يبدء من الاعلي الي الاسفل وينتقل تدريجيا الي القواعد الاجتماعية لاصحاب المصلحة من اتفاق جوبا لسلام السودان ،وينتظر السودانيون والسودانيات تغليب المصلحة الوطنية العليا والمضي قدما نحو تحقيق اتفاق السلام بما يضمن المحافظة علي مكاسب السلام للامة السودانية ويحقق التنفيذ الافضل لاتفاق السلام

المشهد السياسي السوداني في ظل العملية السياسية

تحليل سياسى
: سليمان خالد سليمان

على عكس ما راج وقتها أن انقلاب ٢٥ أكتوبر هو حركة لتصحيح مسار الثورة، اتضح جلياً بعد فشل الانقلاب أن آثاره المدمرة مازالت تتداعى يوما بعد يوم، كما أن إسقاطاته على المشهد السياسي والعملية السياسية الجارية حاليا مستمرة، حيث أن الملعب السياسي أضحت تتعارك به عدد من التيارات المتقاطعة فى المفاهيم والأجندات يصعب على المتابع غير الدقيق فهم كنهها ومنطلقاتها، وأقل ما يوصف به مايجرى الآن هو مشهد عبثى تتسيده بعض القوى ذات أجندات ذاتية محضة ومماحكات مضرة، فى وقت لايتحمل فيه جسد الوطن خدوش جديدة دعك من جراحات عميقة كالتى نعلم، حيث لايخلو جزء من جسده النحيل من طعنه رمح أو جرح سيف.

وصف المشهد

وبنظرة سريعه لحلبة الصراع السياسي العبثى الدائر حاليا تجد أن هناك عدد من الكتل والمجموعات، والملاحظ أن القوى التى ساندت الانقلاب هى الاكثر صخبا من بين هذه المجموعات، حيث أنها تريد أن تستمر فى السلطة دون وجه حق، وفى سبيل ذلك لايضيرها أن ينزلق الوطن الذى يقف الآن على حافة الانهيار. ولتحقيق أغراضها ظلت تتلون وتصبغ وجهها كل يوم بلون جديد، وتسمى نفسها بمسميات حتى تاه على المتابع بأي الاسماء يناديها، وآخر مسمياتها حتى الان الكتلة الديمقراطية التى تضم حزب اردول وعسكورى والاتحادى الاصل مجموعة جعفر الميرغنى بينما أصبح شقيقه الحسن نائب الرئيس يساند قوى الثورة، إلى جانب حركتى العدل والمساواة بقيادة دكتور جبريل ابراهم وزير المالية وحركة تحرير السودان بقيادة الاستاذ منى اركى مناوي حاكم اقليم دارفور، ومجموعة مبادرة أهل السودان والتى تعتبر واجهة لفلول النظام السابق، ويشابههم فى الموقف بعض الأحزاب والمجموعات التى كانت تشارك نظام البشير حتى سقوطه مثل الاتحادى بقيادة دكتور أحمد بلال ومجموعة اشراقة سيد محمود ومجموعات حزب الامة كالدكتور مبارك الفاضل وعبدالله مسار ومجموعة البعث السودانى بقيادة الاستاذ يحى الحسين ومحمد وداعة. وعلى ضفة قوى الثورة الاخرى التى تتبنى ما يعرف بالحل الجذري بقيادة الحزب الشيوعي وبعض مجموعات المجتمع المدني، انضم اليها أخيراً حزب البعث الأصل بقيادة الأستاذ على الريح السنهوري ومجموعة من التيار الناصري. وهناك أيضاً قوى لجان المقاومة وصاحبة الدور النضالي الكبير والتى تحاول بعض قوى الثورة السيطرة عليها وابتلاعها أو الاستظلال بمظلتها الواسعة. وعلى الطرف الأهم فى المشهد من حيث الفعل السياسي، تقف قوى إعلان الحرية والتغيير بثقلها الضخم وصنعها للأحداث والتي جعلته يحظى بمتابعة كبيرة من الجمهور السياسي ودعم واسع من القوى والمؤسسات الدولية العاملة لحل الأزمة السودانية مثل الآلية الثلاثية والرباعية والتى تشمل قوى مؤثرة كالامم المتحدة والاتحاد الافريقي والاتحاد الاوروبى ودول المحيط الجغرافى.

قوى مؤتمر القاهرة

بفعل العملية السياسية الجارية حاليا فى الخرطوم والتى بدأت قبيل توقيع الاتفاق الاطارى فى ٥ ديسمبر ٢٠٢٢ بين غالب القوى المدنية بقيادة الحرية والتغيير معها قوى الانتقال من خارج الحرية والتغيير (الاتحادى الاصل، المؤتمر الشعبى، أنصار السنة ...) والمؤسسة العسكرية. الجانب الاخر والمهم، تشكلت مجموعة بقيادة الكتلة الديمقراطية والقوى التى تعرف انقلاب ٢٥ أكتوبر على أنه تصحيح مسار، وهذه قد استجابت لما يسمى بالمبادرة المصرية التى أيدت الاتفاق الاطاري أخيراً مما دفع كثير من المراقبين ليعتبروا الخطوة أنها محاولة دولة مصر للحاق بقطار الحل السياسي المتسارع الخطى. وهى خطوة لم يتم التبرير لها بدفوعات منطقية، حيث كان من الممكن أن يدور هذا الحوار بالداخل وليس هناك ما يستدعى ذهاب كل تلك المجموعات لمصر لا سيما أن المناخ هنا متاح لهذه المجموعات بنسبة أكبر ،حيث كانت تفتح أمامها القاعات والساحات وتدفع لها الأموال للانتصار على قوى الثورة المنقلب عليها، إلا أنها برغم كل الدعم اللوجستى والمالى فشلت فى تصبح قاعدة اجتماعية وحاضنة للانقلاب وتُكون حكومة لعام كامل هو عمر انقلاب ٢٥ أكتوبر، فكيف لها أن تنجح وهي تحاور نفسها بالخارج وسط شكوك كثيرة تنتاب قوى الثورة تجاه الارض المستضيفة التى يعتبرونها داعمة للانقلاب إن لم تكن راعية له بما لها من تجربة مشابهة نقلت لنا هنا وقع الحافر على الحافر. إضافة لأن مجموعة الكتلة الديمقراطية تفقد السند القوي والظاهر الذى كانت تتمتع به منذ اعتصام القصر ، أضف لذلك أن توقيت الذهاب لمصر جاء فى وقت والعملية السياسية تكتسب كل يوما أرضاً جديدة. وهناك أيضا على الساحة الطرف الشريك فى الانقلاب وهو قائد الدعم السريع والذى أعلن بوضوح على رؤوس الأشهاد فشل انقلابهم وبات أكثر حماساً لدعم العملية السياسية وأرسل كثير من التحذيرات المبطنة والمباشرة للحركات الموالية لمجموعة الكتلة الديمقراطية. والسؤال الذى يطرح نفسه ما الذى يجعل حركات مسلحة موقعة لاتفاق سلام جوبا أن تحشر نفسها فى صراعات حزبية وسياسية وتدخل فى تشكيل تحالفات ومجموعات سياسية وهي كيان حتى الآن شبه عسكرى لها جيوشها وسلاحها وعتادها بينما تهمل واجبها الاساسي وهو تنفيذ اتفاقية سلام جوبا الذي يفترض أنها حملت لأجله السلاح، وكان يجب عليها أن تكون هناك فى مناطق الحرب والنزاعات وتعقد المصالحات وتفض النزاعات وتوفر الأمن والأمان حتى يتجه أهلنا فى دارفور ومن تتحدث بإسمهم نحو ممارسة حياتهم الطبيعية من زراعة ورعي وتجارة وغيرها من سبل كسب العيش والاستقرار. ويستغرب كل المهتمين بالشأن السياسي أن تقول هذه الحركات أنها مهمشة وهي تجلس بمنطق وبغيره فى أهم مواقع المسؤولية مثل دكتور جبريل فى وزارة المالية وهو بحكم وضعه تجتمع عنده كل السلطات ويتعامى حتى عن إجازة موازنة ٢٠٢٣ والسنة المالية تمضى نحو انقضاء الربع الاول منها. والاستاذ أردول مدير الشركة السودانية للموارد المعدنية والذهب يلمع على سطح الارض وليس باطنها، والاستاذ منى اركو مناوي هو حاكم اقليم دارفور الغنية بالموارد المتنوعة والمختلفة كما يقول المثل (زي ابل الرحيل شايلة السقا وعطشانة)، حتى اصبح الناس يرددون و يصدقون أن أيادي خارجية وداخليه تحركهم لخدمة أجندتها.

الخرطوم والعملية السياسية

فى الخرطوم وعلى مسرحها المفتوح على مصراعيه تدور حوارات متعددة حول القضايا الخمسة التى ارجأها الاتفاق الاطاري لمزيد من الحوار. حيث انعقد وسط اهتمام كبير مؤتمر خارطة طريق تفكيك نظام الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ بقاعة الصداقة بحضور خبراء وطنين وأجانب وأصحاب المصلحة، كما اختتم بقاعة الصداقة مؤتمر إتفاق جوبا لسلام السودان وإستكمال السلام، حيث ضم المؤتمر اصحاب المصلحة الحقيقية من نازحين ولاجئين ومزارعين ورعاة وشباب وطلاب ونساء ولجان مقاومة وإدارات أهلية. وللامانة والتاريخ كان هذا اول حوار منذ تفجر الأزمة فى أطراف السودان منذ انقلاب الانقاذ فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩، بهذا الحجم من المشاركة من حيث التعدد والتنوع والشمول، ومن حيث الحرية والشجاعة والجرأة فى طرح القضايا والاشكالات. وقد عبر خلاله الأغلبية الغالبة من المشاركين او جلهم عن سخطهم عن حركات الكفاح المسلح وعن بعدها عن همومهم ومشاكلهم وتطلعاتهم وتركزت اللائمة بنسبة أكبر على أصحاب الوظائف المرموقة أعلاه وانشغالهم بصراعاتهم السياسية حسب وصف الكثيرين الذين تداخلو إبان جلسات المؤتمر المتعددة والذين انعقدت على مدى ثلاثة أيام متصلة.

أين يكمن الحل

عموما من خلال متابعة لصيقة للأزمة والقضية الوطنية، الحل يكمن هنا فى الخرطوم والطريق إليه حتى الآن هو الافضل من بقية الحلول المطروحة، وهو عبر العملية السياسية الجارية، حيث أنها الاسرع فى إنهاء الانقلاب وإستعادة المسار الديمقراطى، لا لسبب غير أنها تناسب فكرنا السياسي منذ الاستقلال الذى تحقق بذات الطريقة رغم مراهنة بعض القوى وقتها على عدم جدوى ذلك، تبين خطل رأيها وإبان نظام ابراهيم عبود وجعفر نميري فى مرحلة من مراحله. فوق كل هذا وذاك العملية السياسية تحظى بمتابعة جماهيرية واسعة كما ونوعا، وبرعاية ودعم دولي واقليمي ومحلي منقطع النظير، فقط تبقى على القوى غير الموقعة الوقوف عن محطة المراقبة والمتابعة وأن تمضى حال سبيلها بكل سلمية دون أي شطط أو تخوين لطرق الحل الاخرى، وما تقوم به مكوناتها من جهود وطنية متجردة، كل يوم تتعزز فرص نجاحها وتتمدد فى مساحات الاستبداد والظلم لتنفيذ شعارات ومطالب ثورة ديسمبر المجيد

إصلاح المؤسسات العدلية - الضلع الثالث للثورة

أيمن عثمان كرومة

إن القضية التي سيتم طرحها هنا قد تم تداولها بشكل كبير، وشدد الفاعلون في الشأن العام على ضرورة إنجازها. ولعل هذا التشديد طبيعي نظراً لأنها متعلقة بأحد الأضلاع الثلاث لثورة ديسمبر المجيدة. وفي ظل المباحثات التي تجري الآن في الساحة السياسية وجب إلقاء الضوء مجدداً على قضية إصلاح الأجهزة العدلية.

بداية ولكي يتم استيعاب كيفية إصلاح هذه الأجهزة، يجب أن نقوم بتعريفها وتوضيحها. فالأجهزة العدلية المقصود بها (السلطة القضائية ، النيابة العامة). والسلطة القضائية هي أحد السلطات الثلاثة للدولة الحديثة (التشريعية يمثلها البرلمان، التنفيذية تمثلها الحكومة، قضائية تمثلها السلطة القضائية). فهي ركن وعمود أساسي لبناء دولة العدالة. أما النيابة العامة فهي جهاز مستقل لا يتبع لأي من الوزارات الحكومية وإنما يتبع مباشرة لرئيس الوزراء، مهمتها التحري والتحقيق والاتهام ومباشرة الدعوى الجنائية واتخاذ جميع الإجراءات والتدابير المتعلقة بها أو أي إجراء سابق لها بالإضافة لتولي الإدعاء أمام المحاكم والرقابة على أماكن الحبس وحماية المصلحة العامة والقيام بالملاحقات القضائية وإتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع الجريمة والحد من إستمرارها.

مالشكل المطلوب للأجهزة العدلية؟

إن الوضع الطبيعي للأجهزة العدلية هي أن تكون مستقلة تماماً، وتمارس سلطاتها على جميع المواطنين بالتساوي، وتعمل على إنفاذ القوانين بحياد وبدون تدخل السلطة التنفيذية، فالقانون يجب أن يسري وينفذ على الوزير وعلى الغفير. ولهذا فإن استقلال الجهاز العدلي يتطلب بالضرورة استقلال القوى البشرية العاملة فيه بالإضافة لقوة إنفاذ القرارات التي تحمي السلطة القضائية والنيابة من تدخل السلطة التنفيذية . فبوجود قضاة ووكلاء نيابة لا يعملون بحياد ويستجيبون للسلطة التنفيذية يهدم من استقلالية هذه الأجهزة. وعدم إنفاذ القوانين الخاصة بالأجهزة العدلية التي تضمن استقلالياها وتعاقب المخالفين يؤدي أيضاً لتمادي أولئك الأشخاص.

ماهي إشكالات الأجهزة العدلية؟

بالنظر لحال الأجهزة العدلية خلال فترة حكم الحركة الإسلامية نجد أن الحزب الحاكم قد مارس سياسة التمكين داخل هذه المؤسسات، بداية كحال جميع مؤسسات الدولة بإحالة عدد كبير من القضاة للصالح العام لمجرد مواقفهم برفض الانقلاب العسكري باعتباره خرق للدستور وفعل غير قانوني وأنهم سيشكلون إعاقة للخط السياسي للحركة الإسلامية، كما قاموا بإدخال عناصر الحركة الإسلامية، مما تسبب بتبعية نسبية للقضاء والنيابة السودانية للحركة الإسلامية. ويظهر ذلك في العديد من الأمثلة (عدم ملاحقة النيابة وتحقيقها في الجرائم التي قامت الحركة الإسلامية بإرتكابها في سوح الجامعات السودانية وفي قمعها للمظاهرات وللتصفيات العرقية وتمويلها لجهات غير نظامية بالسلاح وعدم مكافحة الفساد الذي استشرى في الدولة). إن عدم تولي النيابة لجميع هذه الانتهاكات والتحقيق لتحويلها للقضاء كان يخدم بصورة مباشرة في تمدد سياسة الحزب الحاكم وتحقيق المنفعة لنفسه دون اعتبار لحال الشعب. وكانت نتيجة ذلك هو إهدار الحقوق الجنائية للمظلومين وإهدار موارد الدولة بلا رقيب.

نجد أنه حتى الإنتهاكات التي يتم التحري والتحقيق فيها وإحالة القضايا للمحكمة، نجد أنها تصطدم بعائق التمكين داخل السلطة القضائية رغم وضوح الأدلة. وكمثال لآخر القضايا السياسية في عهد الحركة الإسلامية (قضية الطالب عاصم عمر ، الذي اتهمته الشرطة زوراً بأنه قد قام بقتل أحد أفراد الشرطة أثناء مظاهرة لطلاب جامعة الخرطوم في العام ٢٠١٦)، والتي أظهرت بجلاء إنحياز السلطة القضائية للحزب الحاكم وفقدها لحياديتها واستقلالها.

حتى داخل الأجهزة العدلية نجد أن الشرفاء من العاملين، كان يتم مضايقتهم ومكافأتهم جراء إصدار قرار يخالفهم بنقلهم إلى أماكن بعيدة عن سكنهم دون نقل من يوالونهم في القرارات، وعدم ترقيتهم في محاولة لكسر شوكة الشرفاء.

فخلاصة ماسبق بأن التعيين والترقية داخل السلطة القضائية والنيابة العامة كان يخضع للحكومة وتحديداً للموقف السياسي للحزب الحاكم ، مما تسبب بتراجع كبير في أداء هذه الأجهزة وهدم مبدأ الاستقلالية.

بداية الإصلاحات ؟

بعد سقوط نظام الحركة الإسلامية وأثناء الفترة الإنتقالية برئاسة د. عبد الله حمدوك تشكلت في العام ٢٠١٩ لجنة تفكيك تمكين نظام الثلاثين من يونيو، وتم تعديل قانونها في العام ٢٠٢٠ لتشمل عملية التفكيك السلطة القضائية والنيابة، حيث صدرت عدد من القرارات تضمنت فصل عدد من القضاء ووكلاء النيابة، وتسبب ذلك بضجة واسعة يقودها عناصر النظام البائد يرفعون فيها شعار لا لتسيس القضاء. وللأسف فقد استجاب العديد من المعارضين للنظام لهذا الشعار ظناً منهم بأنهم حقيقة يدافعون عن استقلال القضاء جاهلين بأن أول خطوة هي تفكيك القضاء من عناصر النظام البائد، وأنه بوجود هذه العناصر داخل هذه الأجهزة فإنها لن تصل لأي استقلالية وستعرقل مرحلة الانتقال ولن تحقق أهداف الثورة بالعدالة والحرية والسلام ، وإنما فقط أهداف النظام البائد بضمان عدم محاسبتهم وعرقلة القضايا بدون مبرر لزيادة الغضب الشعبي . ونفس الحالة تنطبق على النيابة العامة .

هل التفكيك هو الخطوة الوحيدة لإصلاح الأجهزة العدلية ؟

بالتأكيد لا ، فالمقصود من الإصلاح أيضاً هو تطوير إمكانيات هذه الأجهزة، لتحقيق سرعة في الأداء جودة في قراراتها. فالتفكيك هو عملية إزالة الشوائب والتي هي أساسية لعملية بناء هذه الأجهزة على أسس الإستقلالية والعدالة ، وعملية بناءها تحتاج لإعادة صياغة قوانين هذه المؤسسات بالإضافة لمراجعة هياكلها ومراجعة معايير الإختيار والتعيين .

مقترحات عملية للإصلاح ؟

١- إنشاء مفوضية إصلاح الأجهزة العدلية ، تعمل على مراجعة قوانين هذه المؤسسات وعلى تطوير هياكلها والتركيز الكبير على تطوير الموارد البشرية التي تعمل فيها ، وبالتأكيد ضمان دخول كادر بشري جديد لهذه المؤسسات ذو فعالية وإمكانية وقادر على دفع حركة هذه المؤسسات إلى الأمام .

٢- الإهتمام بالبحوث العلمية وإستخدام التكنولوجيا لتطوير إمكانيات هذه المؤسسات لتحقيق الجودة وتوفير الزمن .

٣- الإهتمام بالكليات الجامعية وعمل تعريف عملي لإختصاصاتها وتوفير التدريب للطلبة الجامعيين

قضايا مهجري سدي عطبرة وستيت- حمولة الثورة المثقلة والآمال المعلقة

مظفر عبدالكريم
محلية الفشقة

تعد قضية مهجري سدي أعالي نهر عطبرة وسيتيت واحدة من أهم قضايا المظالم التاريخية بالسودان وشرقه، ولا تقل أهمية عن قضايا الحرب والسلام. وبرزت هذه القضية منذ فكرة إنشاء السدين بولاية القضارف وكسلا في العام ٢٠١٠ عبر المناهضة الجماهيرية لعدم ثقة المواطنين في مفوضية السدود ونظام البشير الحاكم آنذاك. ونتج عن ذلك ضرر كبير لا يزال يؤرق كل المتأثرين والمهجرين.

ساهمت الحركة المطلبية بمناطق قيام السدين كغيرها من القوي الحية في ثورة ديسمبر، ولكن لم تكن حكومة الانتقال على قدر الحمولة المثقلة لهذه القضية في شرق السودان حيث تحوي في متنها أيضا تشابك قضايا نزاعات الأراضي بالفشقة وقضايا التنمية والبيئة والطرق والتغيير الاقتصادي وفساد توطين المهجرين قسريا ونزع الأراضي الزراعية وغيرها من القضايا التي تضرر منها أكثر من ٥٤ قرية بثلاثة محليات تعد من أهم محليات الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية والسمكية والتجارة الحدودية.

اجتهدت بعض المؤسسات أن تطرق آذان قاطني هذه دون اختراق المشاكل والمهددات والمظالم.

يرى تجمع مهجري سدي عطبرة وسيتيت أن أي وضع دستوري لا يخاطب هذه القضية ويغيب مطالبهم وحقوقهم هو وضع مختل وعاجز عن فهم قضايا المجتمعات التي توجد بتلك المناطق ويواصل في نفس نهج مؤسسات النظام المباد، وحيث أن التجمع ينطلق من أسس ديمقراطية حقوقية تربط أصحاب المصلحة والضرر بالجهات ذات الصلة ولديه العديد من الدراسات والأوراق حول كيفية معالجة الآثار المترتبة علي قيام السدين ونزاعات الآراضي .

تتلخص أبرز المطالب في الآتي:

١- مراجعة فساد الشركات المنفذة لمشروع توطين المواطنين بالمجمعات السكنية.

٢- حل مشاكل نزع الأراضي التي أقيمت فيهما التجمعات السكنية.

٣- حل مشاكل الأراضي الزراعية المروية القديمة لأصحاب المصلحة.

٤ - إقامة الطرق والكباري وربط المناطق ببعضها البعض.

٥ - حل مشاكل المياه بالمدن السكنية.

٦- مراجعة التجاوزات التي حدثت أثناء لجان الحصر وال ستئناف والتحكيم.

٧- مراجعة ملفات القرى والمناطق المتأثرة ولم تهجر.

وفي النقاط ادناه أقترح بعض الآليات والوسائل والتي يمكن ان تسهم في معالجة الأخطاء ولنبدأ أولا بالآتي:

-تمثيل أصحاب المصلحة والضرر ومشاركتهم في رسم خطط المعالجة، بالتنسيق مع الجهات الحكومية الاتحادية والولائية وتجمع مهجري سدي عطبرة وسيتيت والموسسات القانونية والعدلية.

-أنشاء مفوضية لمعالجة التجاوزات والأخطاء.

-تكوين لجان متخصصة بالتنسيق مع حكومة الولاية المعنية (القضارف وكسلا) في قضايا التوطين ونزاعات الأراضي والتجاوز فيها.

مابين العملية السياسية الجارية والدعوة للتغيير الجذري
هل يتحمل القطاع الزراعي الانتظار؟

عماد حسين عبد الجليل
محلية مروي

لدى المزارعين قضايا يومية ملحة لا يمكن الاجابة عليها إلا في ظل استقرار سياسي وسلطة مدنية نثق بها. فالمزارع ينظر للعملية السياسية الجارية كخيط أمل يعالج ما تم تدميره بعد انقلاب ٢٥ أكتوبر الذي قام بإجهاض كل الاصلاحات التي قامت بها حكومة الثورة لانعاش القطاع الزراعي. فهل ستصمد كل أطراف العملية السياسية للوصول لاتفاق نهائي أول مايجني ثمرته هو المزارعين؟

لا يخفى على كل حاذق أن الطريق المعبد الأساسي لنهضة هذه البلاد الاقتصادية وتنميتها هو مجال الزراعة، وذلك لما تتمتع به من أراضي ممتدة خصبة ومصادر مائية متنوعة ووفيرة ما بين المياه الجوفية والأمطار والأنهار الدائمة والموسمية. ولكن السبيل لتلكم النهضة هو حكومة تؤمن بأهمية هذا القطاع وتخطط وتعمل لأجل تطويره وزيادة عوائده للمنتجين وللدولة.

ففي أواخر حكومة النظام البائد شلت الزراعة شللا كاملا وتوقفت كثير من المشاريع الزراعية وقلت الإنتاجية في المشاريع التي ظلت تصارع الألم. جاءت حكومة الثورة وعملنا كمزارعين على أن تضع النهضة الزراعية نصب عينها. فمثلا في مشروع أمري اهتمت جهات عدة بالعملية الإنتاجية، من تطهير للقنوات، ودعم المزارعين عبر تمويل البنك الزراعي، وبتحديد سعر تركيزي للقمح مما جعل المزارعين مقبلين علي الزراعة بروح عالية وبقدرة أكبر على تحمل مخاطر الانتاج. وبالرغم من تنصل البنك الزراعي حينها من استلام المنتج الا ان الحكومة ارغمته وقتها بالشراء بالسعر التركيزي المعلن وقد كان داعما كبيرا للمزارعين ومحفزا لهم للموسم الزراعي الجديد. وكذلك شهدنا كيف أن مشروع الجزيرة ايضا دبت الحياة في اوصاله ووصلت المياه لاقسام توقفت سنين عددا، ووصلت انتاجيته لارقام قياسية.

أعاد انقلاب ٢٥ اكتوبر المزارعين إلى المربع الأول مرة اخرى، فقد دخل المزارعون الموسم الشتوي المنصرم أي بعد شهر من الانقلاب في ظروف بالغة التعقيد، فقدنا دعم المحروقات والذي كان يساهم في تخفيض تكلفة الانتاج، ولم يصل تمويل البنك الزراعي إلا في أواخر ديسمبر، وبأسعار لسماد الداب واليوريا أعلى من السوق..

مما يدل على أن البنك الزراعي فقد دوره الأصلي من داعم للعملية الزراعية إلى تاجر يبحث عن الربح على أكتاف المزارعين الكادحين. ومما زاد الطينة بلة عدم استلام البنك للمنتج من القمح رغم تحديد السعر التركيزي ٤٣ والتي اصلا كانت لا تلبي طموح المزارعين. كل ذلك في ظل غياب كامل لدور الحكومة وتجاهل وزارة المالية لكل ما يحدث بل طالعنا تصريحات وزير المالية في ذاك الوقت بأن القمح المستورد أقل كلفة من الإنتاج المحلي، بدون أن يدرك كم من المزارعين المنتجين سيخرجون من دائرة الإنتاج إلى صفوف العطالة. وكم ستكون هي الخسارة في هذه الحالة؟ كم من مصانع الدقيق ستتوقف حين يستورد قمحه او دقيقه؟ كم من العمال سيشردون؟ كم حجم الضرائب التي ستخرج عن الايرادات؟ كم حجم الناقلات التي ستتوقف؟ والحاصدات؟ بل كم عدد الأسر التي ستهجر مناطق الانتاج بحثا عن مصدر للرزق، مما يعني أننا سنفقد شريحة كبيرة من المنتجين في قطاع حيوي ومهم كالزراعة إلى قطاعات هامشية وأقل أهمية للتنمية الاقتصادية بالبلد. وهاهم المزارعون قد دخلوا الموسم الشتوي الحالي بأسعار اعلى مما يتصورها العقل للأسمدة وبنفس سيناريو العام المنصرم وزاد عليه عدم تحديد سعر تركيزي للقمح مما يؤكد أن المزارعين الآن يضعون انفسهم في خطر كبير بمواصلة الانتاج. ولذلك يحتاج القطاع الزراعي إلى تدخل عاجل من حكومة مدنية مسؤولة تضع المواطن السوداني والمزارع في نصب أولوياتها. تتعلق الآمال كثيرا بالعملية السياسية الجارية الآن، كي تنجح البلاد في الوصول إلى حكومة مدنية ذات أفق ووعي. وإلا فستنهار قطاعات كبيرة من المزارعين والمنتجين وتسقط إلى الحضيض، مما سيجر هذه البلاد في مستنقع المعونات لفترات أطول، والتي لا اظنها تسد حاجة هذا الوطن والمواطن، المواطن الذي يرى أنه من العيب بمكان أن تمد يدك وفي يدك الكثير.

انقذوا هذا الوطن بالاهتمام بالزراعة والمزارع.

*عضو مجلس إدارة مشروع أمري الزراعي سابقا

الإتفاق الإطاري والمبادرة المصرية.. السيناريوهات والمآلات

تقرير

إسماعيل الهادي

شهدت الساحة السياسية السودانية، ما بعد إنقلاب ٢٥ اكتوبر، كثير من الأحداث التي غيرت شكل التكتلات والإتفاقيات وحتى الوثائق والمواثيق، ولكن الثابت غير المتغير كان ومازال صوت الشارع المستمر في مطالبه وأهدافه منذ إنطلاق ثورة ديسمبر المجيدة وإن اختلفت تقديرات الفعل السياسي.

طرحت مبادراتٌ من المجتمع الإقليمي والدولي ومن قبل الآلية الثلاثية وبالأخص البعثة الأممية لدعم الانتقال في السودان يونتامس ، ولكن كل ما كان لا يعبر عن تطلعات السودانيين والسودانيات في دولة مدنية حديثة وديمقراطية كان يجد التحفظ والرفض من الفاعلين السياسيين ، لتأتي العملية السياسية التي حددت أطرافها من خلال قراءات موضوعية ووصولاً إلى الاتفاق السياسي الإطاري والمرحلة النهائية للعملية السياسية التي عبرت عن قطاعٍ واسع من السودانيين ، مع وضع تحفظات قطاعات أخرى في الاعتبار .

لكن ماوجد الرفض حقاً وهو ما اعتبر تأسيس حاضنةً سياسية تعيد البلاد إلى حالة الانقلاب وسلطته هو المبادرة المصرية التي انبنى عليها (الحوار السوداني السوداني بالقاهرة) والذي كُتب عليه الفشل منذ يومه الأول وتنصل كثيرين عن المشاركة فيه ، خاصةً أن الدعوة جاءت من الحكومة المصرية التي طالمت في أذهان الشعب السوداني بالوقوف ضد إرادته من واقع ماحدث حتى انقلاب ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١ وقبلها فض اعتصام القيادة العامة في ٣ يونيو ٢٠١٩، إضافةً لدعم الحكومة المصرية للسلطة الانقلابية وسعيها دائماً لبناء حواضن سياسية له وهو ما جعل هذه الفعالية السياسية لا تحقق النجاح المنتظر منها قياساً بمؤتمرات وورش المرحلة النهائية للعملية السياسية التي تضم بشكلٍ كامل أصحاب المصلحة من جميع أنحاء السودان .

في أكتوبر ٢٠٢٠م بجوبا والتي أقيمت ورشة لتقييمها في عاصمة جنوب السودان أيضاً بحضور الضامنيين الدوليين والوسيط .

مالآت الوضع السياسي، تُظهر أن العملية السياسية التي تقودها قوى سياسية أبرزها الحرية والتغيير، مع العسكريين، تمضي دون الإلتفات للكتلة في الطرف الآخر والتي تقف ضد إرادة السودانيين في التحول الديمقراطي وتحقيق

المبادرة المصرية التي استضافتها مصر وسط حضور لقادة سياسيين رافضين للإتفاق الإطاري، عده مراقبون بأنه محاولة من تلك القوى السياسية لاغراق المشهد، وهذا ما أبدى منه المجلس للمركزي للحرية والتغيير مخاوفه، لجهة أن الأمر لا جدوى منه، ويجب أن تتم مناقشة وحسم القضايا السودانية بالداخل،وتزامناً مع ذلك كانت ورشة اتفاق جوبا للإسلام واستكمال العملية، التي مازالت تتعثر رغم مضي نحو عامين من توقيع الاتفاق عليها

أهداف ثورة ديسمبر المجيدة ، وتم عقد ورشة الاستقرار السياسي والأمني والتنمية المستدامة في شرق السودان التي حققت أهدافها المرجوة ، ومن ثم تحديد ملامح الاتفاق النهائي مع العسكريين عبر استمرار النقاش حول القضايا التفصيلية من خلال هذه المؤتمرات والورش ،

وهذا ربما يفضي إلى تجاوز بعض تلك المجموعة التي تتبنى ورش المبادرة المصرية. لكن هناك عقبة تواجه الجميع بأن العسكريين ظلوا على الدوام يؤكدون أن لا اتفاق وحل سياسي الا بتوافق الجميع، ولكن بأي حال فإن مواقف المكون العسكري على تباينها ولكن لن تخرج عن حدود الاتفاق السياسي الإطاري .

ويرى المحلل السياسي والكاتب الصحفي ، طاهر المعتصم، أن المبادرة المصرية ستجعل المشهد أكثر إرتباكاً بإعتبار أن مجموعة القاهرة ترفض الإتفاق الإطاري بشكلة الحالي وشرعت في التواثق نحو إعلان دستوري يقوم علي عدم إلغاء الوثقة الدستورية التي جمدت بواسطة قائد الجيش في ٢٥ اكتوبر جمدت أجزاء كبيرة منها ألغت الشريك المدني الموقع عليها ، وأضاف العملية السياسية التي تمضي في الخرطوم من القوى الموقعة في الإتفاق الإطاري بالإضافة الى الدعم الدولي الكبير الذي تجده سيرجح كفة الانتقال الديمقراطي وتحقيق أهداف ثورة ديسمبر المجيدة وأشار إلى أن العملية السياسية تحتاج إلى عمل كبير من قبل قوى الحرية والتغيير بالوصول إلى أصحاب المصلحة والتبشير بها عبر التواصل المستمر وعقد اللقاءات السياسية والاجتماعية.

الاشتراكية الديمقراطية

د. سامر عوض حسين

الاشتراكية الديمقراطية هي فكرة سياسية تسعى إلى خلق مجتمع أكثر مساواة وعدالة من خلال الوسائل الديمقراطية. فهي تجمع بين عناصر الاشتراكية التي تدعو إلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج مع مبادئ الديمقراطية التي تؤكد على الحقوق الفردية والمشاركة السياسية.

تسعى الاشتراكية الديمقراطية في جوهرها إلى القضاء على عدم المساواة الاقتصادية من خلال إعادة توزيع الثروة والموارد بطريقة تعود بالنفع على الجميع في المجتمع. وهذا يشمل توفير الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والإسكان وكذلك ضمان حصول العمال على أجور ومزايا وظروف عمل عادلة.

أحد الاختلافات الرئيسية بين الاشتراكية الديمقراطية والاشتراكية التقليدية هو أن الاشتراكية الديمقراطية تدافع عن تحقيق أهدافها من خلال العملية الديمقراطية وليس من خلال الثورة أو استخدام القوة. هذا يعني أن الاشتراكيين الديمقراطيين يعملون ضمن الأنظمة السياسية القائمة للدفاع عن سياسات تتماشى مع قيمهم.

اكتسبت الاشتراكية الديمقراطية شعبية في السنوات الأخيرة لا سيما بين الأجيال الشابة. ويرجع ذلك جزئيًا إلى زيادة الثروة وعدم المساواة في الدخل التي نتجت عن السياسات الاقتصادية النيوليبرالية فضلاً عن الوعي المتزايد بتأثير تغير المناخ والحاجة إلى العمل الجماعي لمعالجته. في الولايات المتحدة دافع السياسيون عن الاشتراكية الديمقراطية مثل بيرني ساندرز وألكساندريا أوكاسيو كورتيز الذين دافعوا عن سياسات مثل الأجر المعيشي والرعاية الصحية الشاملة والصفقة الخضراء الجديدة لمعالجة تغير المناخ. بينما غالبًا ما يرفض البعض هذه السياسات باعتبارها راديكالية أو غير واقعية إلا أنها في الواقع تحظى بشعبية كبيرة بين عامة السكان لا سيما بين الفئات السكانية الأصغر والأكثر تنوعًا.

أحد الانتقادات الموجهة للاشتراكية الديمقراطية هو أنها يمكن أن تؤدي إلى تجاوز الحكومة وتقلص الحريات الفردية. ومع ذلك يجادل الاشتراكيون الديمقراطيون بأن مجتمعًا أكثر إنصافًا يمكن أن يزيد الحرية الفردية بالفعل من خلال توفير وصول أكبر إلى الموارد والفرص.

في الختام الاشتراكية الديمقراطية هي فكرة سياسية تسعى إلى خلق مجتمع أكثر مساواة وعدالة من خلال الوسائل الديمقراطية. في حين أنه غالبًا ما يتم رفضها باعتبارها غير واقعية أو جذرية فقد اكتسبت الاشتراكية الديمقراطية شعبية في السنوات الأخيرة بسبب الوعي المتزايد بالحاجة إلى عمل جماعي لمعالجة قضايا مثل عدم المساواة الاقتصادية وتغير المناخ.

في سياق السودان هناك العديد من الأحزاب والجماعات السياسية التي تبنت مبادئ الاشتراكية الديمقراطية لا سيما خلال فترة الحكم الديمقراطي. غالبًا ما ركزت هذه المجموعات على قضايا مثل الإصلاح الزراعي وتأميم الصناعات الرئيسية وزيادة الإنفاق العام على برامج الرعاية الاجتماعية. ولا يخفى على القارئ البرامج التي تبناها الحزب الوطني الاتحادي وما مارسه إبان تولية وزارة التجارة في الحكومة الديمقراطية الثالثة ١٩٨٥-١٩٨٩م. إذ تؤكد السياسة الاقتصادية للحزب على ضرورة قيام الدولة بدور فاعل في الاقتصاد لا سيما في القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة والنقل والاتصالات. كما دعا الحزب إلى إصلاح الأراضي وتأميم الصناعات الرئيسية من أجل ضمان استخدام موارد السودان لصالح جميع المواطنين.

في الوقت نفسه شدد الحزب على أهمية المشاريع الخاصة وريادة الأعمال في دفع النمو الاقتصادي. كما يدعم الحزب السياسات التي تشجع الاستثمار وخلق فرص العمل لا سيما في المناطق الريفية ودعا إلى إنشاء شبكة أمان اجتماعي أكثر قوة لدعم الفئات الضعيفة من السكان لا سيما فيما يتعلق بالتمويل والبنوك. فيما يتعلق بالسياسة التجارية شدد الحزب إبانها على الحاجة إلى تعزيز الصادرات السودانية وتقليل الاعتماد على الواردات. وقد دعا الحزب إلى عقد اتفاقيات تجارية مع دول أفريقية وعربية أخرى ولتنمية قطاعي الزراعة والصناعة في السودان.

حول حاج حمد والمأزق التاريخي وآفاق المستقبل (١)

حذيفة مدفع

االكتاب عبارة عن مجلدان بعدة طبعات ؛ تنبع أهميته من أسباب عديدة جزء منها متعلق بالكاتب نظرا لكونه شخص صاحب تجربة وعايش فترة ما بعد الإستقلال بصفة سياسي ممارس وبالتالي هو شاهد على العصر وفاعل فيه وهذا يتضح من خلال الإطلاع على منتوج حاج حمد المقروء والمسموع حول المشكل السوداني ، أضف إلي ذلك موسوعية المؤلف وحسن إدراكه وسعة أفقه ومقدرته التحليلية العالية التى إنعكست حول ما خطه بين دفتي السفر المعنون «السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل / جدلية التركيب» ؛ في سلسلة مقالات سنحاول الوقوف حول الدعائم الاساسية لهذا المشروع التحليلي الضخم وفهم ما حاول حاج حمد طرحه حول مختلف القضايا في إطار جدلية التركيب السودانية لنعبر معه حول مُمكّنات المستقبل. طرحنا سيكون محاولة للفهم أكثر من تقديم وجهات النظر حول الطرح لأننا نرى انه من المبكر جداً أن نُكوِّن موقف نقدي تجاه هذا الطرح المتعمق؛ ولكن هو مشروع قيد النظر

محاولة قولبة جدلية التركيب بمقومات الحاضر ومعطياته ومن ثم التبشير بالمشروع كامل الأركان في المستقبل؛ وكيفما أن الكتاب صدر لأول مرة سنة ١٩٨٠ ضمن مجلد واحد وبعد ستة عشر عام حسب تطورات الوضع قام المؤلف بإضافة ما رأه مناسب حول التطورات وحول موضوعات الكتاب الاساسية، لذلك وحسب الطبيعية الديناميكية للمسائل التى يتناولها الكتاب فإنه يمكن فتحه من جديد للإضافة إستنادا على منهجيته الاساسية ومداخله الاساسية في قراءة الوضعية السودانية. قبل كل شئ أود الأعتذار عن اي سوء قد يلحق بالفكرة من إختزال او خطأ في العرض او تجاوز لشئ مهم؛ ولعله شئ وارد إزاء طرح لشخص هو حاج حمد حول مسألة بالغة التعقيد هى المسألة السودانية، وعلها للفت نظر المهتمين حول طرح حاج حمد ودعوة لقرءاته أكثر من أي شئ أخر.

في البدء يشير الكاتب في تصدير الطبعة الثانية من الكتاب أنها جاءت في مجلدين بإعتبار الزيادات التى أُضيفت وكذلك تمديد الفترة الزمنية التى يغطيها الكتاب ؛ حيث غطى المجلد الأول المرحلة التأسيسية وغطى جدلية التركيب السودانية بأبعادها الجغرافية والسياسية وحيزها (الجيوبوليتكي) وبنيتها التاريخية والحضارية وتحولاتها الإستراتيجية إمتدادا حتى جلسة إعلان الإستقلال يناير / كانون الثاني ١٩٥٦. أما المجلد الثاني اهتم بفترة ما بعد الإستقلال (١٩٥٦_١٩٩٦) وكيف تفاعل السودان المستقل مع جدلية تركيبه وكيف أدار أزماته الداخلية والخارجية والإقليمية والجهوية وتقلب السودانيين بين المدارس الفكرية المختلفة وكيفية تفكيرهم في إدارة واقعهم ليختتم الكتاب بمحاولة تَلْمُس المخرج من المآزق لآفاق المستقبل. ويواصل الكاتب معرفاً بالكتاب في المقدمة « فلا هو بالبحث التاريخي المجرد ولا هو بالبحث التحليلي السياسي المقيد بظرفية ما، إنّه جماع ذلك وأكثر، محددا بالهدف الكبير»؛ هذا لا يذهب بعيدا من الفكرة التى قال بها الكاتب حول إمكانية تصيّر هذا الكاتب موسوعة سودانية قابلة للإضافة كماً ونوعاً بناءاً على طبيعة موضوعات الكتاب كما أوضحنا

نقابة الدراميين السودانيين انتصار للثورة وثورة الانتصار

الهادي القدال

راود الدراميون حلم طال انتظاره ولكن كانت الدكتاتوريات دائما حجر عثرة بقبضتها الأمنية الباطشة، تقهر الفنانين وتغتال الفن، ولا تعفي من جبروتها إلا الذي يمجد سلطتهم وتوجهاتهم. فالوسط الفني لا يخلو من الانتهازيين. ولذلك، فإن الفن عموما والدراما تحديدا من الفئات التي يخبو بريقها في حقب الدكتاتوريات، والتي كان أقساها وأمرها حقبة الإسلام السياسي. وقد فلحوا في التشريد المنهج لكل الذين قالوا (لا) كما تم بيع كثير من دور العرض السينمائي والمسارح ودمروا مكتبات الاعمال المؤرشفة، ومارسوا الترهيب على الذين ارتضوا النضال ضدهم كفرا بمشروعهم الحضاري الواهم.

تجمع الدراميين السودانيين

كانت ضربة البداية لهذا الجسم بأرض الثورات ومنبعها (اتبرا) إلا أن أوصلنا البناء الديمقراطي للهدف الأنبل نقابة الدراميين السودانيين، ذلك المولود الشرعي الذي آمن بدرب النضال وقاوم بطشه بالعروض المسرحية في الطرقات والمسارح.

شكر مستحق

ممتنون لدعم نقابة الصحفيين والمحاميين، فقد كانوا شركاء الانتصارات بوقفتهم الصلبة في جميع أرجاء السودان، ممثلين للجان الإشرافية على الاستحقاق الديمقراطي الذي جاء كما قالها الزعيم الازهري (زي صحن الصيني لا شق لا طق) فلكم المحبة تسبق الأماني الطيبات.

نقابه بلا مخدم

يحتاج الدراميون الكثير لإعادة بناء ما هدم وسلب منهم طوال ثلاثين عام. يكفيهم أنهم جهة مهنية بلا مخدم وبلا رعاية حقيقية من الدولة تقف على مشاكلهم وأمانيهم وتطلعاتهم. فلا رواتب، ولا تمويل يذكر للمسارح ولا الانتاج الدرامي، ولا دور تجمعهم كجسم مهني رسالي له تاثيره الواضح في قضايا المجتمع.

ولا يغيب عن الذاكرة أعمال درامية سودانية عديدة ، ربما لم تكن لديها الامكانيات للمنافسة الاقليمية أو العالمية ولكنها بالتأكيد شغلت حيزا كبيرا في وجدان السودانيين.

الدراميون السودانيون في حوجة لشراكات حقيقية من ممولين، من منظمات المجتمع المدني، في حوجة حقيقية للرعاية من دولة تحترم فنهم وجهدهم وأهميتهم. ومناصرة الأجسام النقابية من الدولة للدراميين يجب أن تكون تكريما وتقديرا لهم.

ختاما، اهدونا الحق الذي يجب أن يهدى..

اتركوا مساحات حرة للفن والفنان ليجد نفسه،

وافردوا لهم مساحات الإبداع فالشعوب الراقية تقاس بالفن. والدعوة منا لكل المهنيين والحرفيين ممن يدعمون التحول الديمقراطي بإكمال بناء اجسامهم النقابية ديمقراطيا، فالثورة وحقوقها المكتسبة تحرس بالاجسام الديمقراطية التي تحرص على استكمال الانتقال الديمقراطي.

الحرية والتغيير تبدأ طوافها التنويري بالولايات

تقرير- الهيئة الاعلامية

انطلقت صباح يوم السبت ١٨ فبراير ٢٠٢٣ وفود الحرية والتغيير إلى ولايتي النيل الأبيض ونهر النيل لتعقد عدد من الندوات والمناقشات، تحقيقاً لمبدأ توسيع المشاركه وتضمين أكبر عدد من السودانيات والسودانيين في مراحل العملية السياسية الجارية الآن.

وقامت وفود الحرية والتغيير بعقد جلسات تنويرية بمدينتي ربك والدامر والتقت بمجموعة واسعة من القيادات المحلية والإدارات الأهلية وأسر الشهداء. تلت تلك النقاشات ندوة جماهيرية في مدينه ربك في تمام السادسه مساء اليوم وسط حشد كبير من أبناء المدينة خاطبهم فيها الأستاذ جعفر حسن عثمان ومعه أ. هيثم عبدالله، أ. شريف عثمان شريف والحبيبة مروة مأمون والاستاذة بثينة دينار. كما انعقدت بالتزامن ندوة ولاية نهار النيل في مدينه عطبرة والتي تحدث فيها الشقيق محمد عبد الحكم برفقة عدد من قيادات الحرية والتغيير.

بينما تمضي العملية السياسية إلى نهاياتها بعقد ورشة الإصلاح الامني والعسكري ومؤتمر العدالة الانتقالية في موعدها المخطط، سيتواصل طواف الحرية والتغيير على عدد كبير من ولايات وأقاليم السودان خلال الشهر الجاري

ندوة الحرية والتغيير بالنيل الابيض -مدينة ربك

ندوة الحرية والتغيير
نهر النيل -مدينة عطبرة

تنوير الحرية والتغيير نهر النيل -مدينة الدامر

تغطية

خاصة للجولة الحزبية لقيادات التجمع الاتحادي بالنيل الابيض والجزيرة

امتنان عبد العاطي

قام وفد من قيادات التجمع الاتحادي يومي الخميس والجمعة ٢-٣ فبراير ٢٠٢٣ بجولة على عدد من المناطق بولايتي الجزيرة والنيل الابيض، بقيادة عضو الهيئة القيادية أ. أحمد حضرة ورئيس الهيئة السياسية أ. عز العرب حمد النيل، وعضو الهيئة السياسية وعضو مجلس السيادة السابق أ. محمد الفكي سليمان، ورئيس الهيئة الإعلامية أ. جعفر حسن عثمان، ورئيس القطاع الإعلامي أ. محمد عبد الحكم وعضو الهيئة السياسية أ. أيمن خالد نمر، برفقة عدد من الاشقاء.

و هدفت الجولة إلى لقاء قيادات و رموز بالولاية، فضلا عن عقد سلسلة تنويرات سياسية حول الوضع السياسي الراهن و آفاق المستقبل.

وخاطب أ. محمد الفكي الحشد بالكريل مؤكدا أن التجمع الاتحادي ماض في طريق البناء التنظيمي، من القواعد، مشددا على أهمية عمل جميع السودانيين المخلصين في استكمال الثورة و إنهاء الانقلاب، و استعادة التحول المدني الكامل .

واستمع الوفد بمنطقة الكريل بمعتمدية القطينة، و ابوقوتة بولاية الجزيرة إلى شرح تفصيلي للمشكلات التي تواجه المواطنين هناك، خصوصا مشكلات المزارعين في عدم انسياب الري و سوء مصارفه في الموسم الحالي، و مشكلات انتشار المسكيت بترع و مصارف القسم الشمالي الغربي (ابوقوتة) .

وتوجه الوفد من أبو قوتة إلى طيبة الشيخ عبد الباقي للقاء رئيس السجادة القادرية العركية بالسودان الشيخ احمد الريح أزرق طيبة، حيث قدم الأستاذ محمد الفكي سليمان شرحا ضافيا لقيادة السجادة القادرية العركية بشأن مجريات العملية السياسية، و الاتفاق الإطاري المفضي لإنهاء الإنقلاب و استعادة التحول المدني الكامل في البلاد.

بدوره أكد رئيس الهيئة الإعلامية أ. جعفر حسن عثمان أهمية دور الطرق الصوفية وقياداتها في بسط قيم التسامح الديني، في السودان، داعيا إلى ضرورة مساهمة الطرق الصوفية في تجنيب البلاد ويلات الاقتتال القبلي والاثني، ونشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، و احترام التنوع السوداني.

ومن ثم اختتم وفد التجمع الاتحادي زيارة ولاية الجزيرة بزيارات لأقطاب اتحادية، وعقد تنوير سياسي، لأعضاء بالتجمع الاتحادي بمحلية مدني الكبرى.

وأكد عضو مجلس السيادة السابق أ. محمد الفكي سليمان أن البلاد في وضع من الهشاشة الأمنية و التدهور الاقتصادي، يحتم ضرورة اجتراح حلول واقعية، تنهي الانقلاب وتستعيد الحكم المدني الكامل، وتحقق أهداف ثورة ديسمبر المجيدة، مشددا على أهمية ذهاب العسكر إلى الثكنات و دمج الجيوش المتعددة في جيش مهني قومي موحد، ينأى عن العمل السياسي، قاطعا بضرورة إعادة البلاد إلى المجتمعين الدولي والاقليمي بفعالية، و العمل على انسياب المنح التي وعدت بها مؤسسات اقتصادية دولية لدفع اقتصاد البلاد وإسناد موازنة البلاد لتحقيق الوضع الاقتصادي المأمول، و تحقيق الاستقرار السياسي المنشود.

و أشاد القطب الاتحادي الكبير بالجزيرة يس أحمد الفكي بالجهود السياسية المبذولة لإنهاء الإنقلاب واستعادة التحول المدني، مبديا تقديره لزيارة وفد التجمع الاتحادي لضاحية أم سنط بمحلية مدني الكبرى.

هذا، و قدم الوفد تعازيه في رحيل القطب الاتحادي الكبير عز العرب حسن، بأم سنط، كما قدم واجب العزاء في فقيد الاتحاديين و الوطن الراحل سعد هجا بحي الدرجة، و في رحيل شقيقة الاستاذ الشقيق محمد حسن في حي ود كنان بمدينة ودمدني.

وعلى صعيد آخر، وصل وفد من التجمع الاتحادي يتقدمهم الشقيق أحمد حضرة والشقيق محمد الفكي سليمان والشقيق جعفر حسن عثمان والشقيق مُبر الريح والشقيق الطيب شعاع برفقة عدد من الأشقاء يوم الخميس ١٠ فبراير ٢٠٢٣ إلى مدينة الدويم لتقديم واجب العزاء لأسرة الشقيق الفقيد عمر الفاروق الأنصاري، والذي استشهد متأثرا بمضاعفات إصابته في مواكب يناير ٢٠١٩. والتقى الوفد لاحقاً بالاشقاء من التجمع الاتحادي- النيل الابيض بمحلية الدويم وقدموا تنويرا سياسيا عن مستجدات الراهن السياسي، تحدث فيه الشقيق محمد الفكي سليمان والشقيق جعفر حسن وعدد من قيادات التجمع الاتحادي بالدويم.